

مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي - دراسة تجربة دولة كينيا-

The contribution of financial technology to enhancing digital financial inclusion - a study of the experience of the State of Kenya-

قمازي نجوم

جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر
guemazibag@univ-setif.dz

*
عمیرش ایمان

جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر
amirecheimane@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/05/12

تاریخ الاستلام: 2023/02/19

ملخص:

في ظل التحول الرقمي أصبحت التكنولوجيا المالية تدعم وتعزز الشمول المالي، فلاستعمال
الواسع للهواتف الذكية، وتقنية المعلومات والاتصالات سهل من استخدام الخدمات المالية الرقمية.
تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التجربة الكينية في تعزيز الشمول المالي من خلال
التركيز على خدمة الهاتف المحمول وتطبيقاته في العمل المصرفي والمالي، وتم الاعتماد على المنهج
الوصفي ومنهج دراسة الحالة لدراسة التجربة الكينية.

توصلت الدراسة إلى نجاح دولة كينيا وبرزها كمركز للتكنولوجيا المالية في إفريقيا وهذا ما عزز الشمول المالي الرقمي ووسع من نطاقه، بفضل خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول M-Pesa التي حققت نجاحًا باهرًا وسريعًا منذ إنشائها، كما أشارت بيانات البنك العالمي إلى اتجاه الدولة نحو تعميق انتشار الشمول المالي من خلال توفير البنى التحتية والتثقيف المالي لأفرادها.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، التكنولوجيا المالية، الشمول المالي الرقمي.

تصنيف JEL: G20، O10، O30.

Abstract:

In light of the digital transformation, financial technology has become supporting and enhancing financial inclusion. The widespread use of

* المؤلف المرسل

smart phones and information and communication technology has facilitated the use of digital financial services.

This study aims to shed light on the Kenyan experience in promoting financial inclusion by focusing on mobile phone service and its applications in banking and financial work, we relied The descriptive approach and the case study approach to study the Kenyan experience.

The researchers concluded that Kenya's success in and its emergence as a center for financial technology in Africa has strengthened digital financial inclusion and expanded its scope, and this is due to the M-Pesa mobile payment service, which has achieved great and rapid success since its inception, World Bank data indicated the country's tendency towards deepening the spread of financial inclusion by providing infrastructure and financial education for its members.

Keywords: Digital transformation, Financial technology, Digital financial inclusion.

JEL Classification Codes: G20, O10, O30.

مقدمة

شهد العالم في الآونة الأخيرة بوادر عديدة للتحول الرقمي في جميع المجالات، ومن ثم تبني مفهوم الاقتصاد الرقمي من خلال إدخال تقنيات مستحدثة بهدف ضمان خفض التكاليف وزيادة الشفافية، كما ظهرت شركات التكنولوجيا المالية الناشئة من أجل تعزيز وتسخير الاتصالات الحديثة وضمان تقديم خدمات مالية رقمية.

لقد سهل التحول الرقمي في المجال المالي الحصول على الائتمان والخدمات المالية للفئات المحرومة، من خلال وجود قنوات مبتكرة ومنتجات رقمية ومن ثم تعزيز الشمول المالي، كما له أثر إيجابي في زيادة الشفافية في مسار تدفق الأموال من الميزانية العامة للدولة إلى المؤسسات العامة ومن ثم إلى المواطنين، عن طريق توجيه التحويلات بشكل مباشر إلى الهواتف المحمولة للمستخدمين.

نظرا للدور الكبير الذي تقدمه الخدمات المالية الرقمية فقد اهتمت العديد من الدول بضرورة تبني الرقمنة من أجل تعزيز درجات الشمول المالي، وتعتبر كينيا من الدول السبّاقة التي تبنت مفهوم التكنولوجيا المالية من أجل تحسين معدلات الشمول المالي فيها، ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي في كينيا؟

أهمية الدراسة: تسعى الدراسة إلى إبراز مفهوم الشمول المالي الرقمي، وإظهار مدى قدرة شبكات التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وعلى نطاق أوسع، مع التركيز على تجربة دولة في هذا المجال.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي الرقمي وأهميته وأهم مبادئه؛
- التعرف على مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها وأهم التحديات التي تواجهها؛
- إبراز مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز مستويات الشمول المالي؛
- عرض تجربة كينيا في مجال استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي.

الدراسات السابقة

- دراسة فاتح مبرود (2022) بعنوان: "تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد -19-": هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الشمول المالي الرقمي في ضمان التمويل المستدام في الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى عدة

نتائج أهمها تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في العديد من الدول العربية في ظل انتشار جائحة كوفيد 19 من أجل ضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية عن طريق الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالية، من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الشبكة العنكبوتية والهاتف النقال، في ضوء التنامي العالمي لأهم التقنيات المالية الحديثة ودورها في زيادة الشمول المالي.

- دراسة جواني صونيا ومريم عديلة (2021) بعنوان: "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -تجربة البحرين-": هدفت الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي مع تسليط الضوء على تجربة البحرين، وقد توصلت الدراسة أن مملكة البحرين حققت سبقا ماليا واقتصاديا في تعزيز استراتيجية الشمول المالي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية، إذ احتلت البحرين المرتبة الثانية عربيا في مؤشر الشمول المالي الصادر من البنك الدولي، وذلك بنسب شمول مالي قدرها 82%.

- دراسة بوزانة أيمن وحمروش وفاء بعنوان: "مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي -تجربة كينيا نموذجاً-": هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تجربة كينيا في تطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خلصت الدراسة إلى فعالية تجربة كينيا في مجال تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاقه عن طريق هذه الخدمة، وهذا ما أكدته قاعدة بيانات البنك العالمي التي تشير فيها مؤشرات الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع المصرفي والمالي الكيني إلى مستويات عالية باتجاه تعميق انتشار الشمول المالي.

من خلال عرضنا للدراسات السابقة فإن دراستنا تختلف كونها ركزت على استخدام خدمة الهاتف النقال كأحد أدوات التكنولوجيا المالية الحديثة، التي أثبتت نجاعتها في مجال تعزيز مستويات الشمول المالي الرقمي، من خلال تسليط الضوء على تجربة الدولة الكينية، أما الدراسات السابقة فقد ركزت على الدول العربية ما عدا دراسة بوزانة أيمن التي تشابهت مع دراستنا في اختيار التجربة الكينية، لكنها اختلفت في دراسة أثر الخدمات الرقمية على الشمول المالي، عكس دراستنا التي حاولت دراستنا تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي الرقمي.

منهج الدراسة: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرضنا لمفهوم الشمول المالي الرقمي، وإبراز ماهية التكنولوجيا المالية وأثرها في تعزيز الشمول المالي الرقمي، أما المحور

الأخير فقد استخدمنا أسلوب دراسة الحالة لعرض التجربة الكينية في مجال تعزيز الخدمات المالية الرقمية، وقد تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

أولاً: الإطار النظري للشمول المالي الرقمي.

ثانياً: ماهية التكنولوجيا المالية.

ثالثاً: تجربة كينيا في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

أولاً: الإطار النظري للشمول المالي الرقمي

لقد ظهر مصطلح الشمول المالي الرقمي في الآونة الأخيرة وشهد اهتماماً كبيراً نظراً للدور الكبير الذي تقدمه الخدمات المالية الرقمية، من خلال تسهيل المعاملات المالية التي تتم بين الأفراد والمؤسسات باستخدام قنوات رقمية عبر الإنترنت والهواتف المحمولة.

1. تعريف الشمول المالي الرقمي

تعرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الشمول المالي الرقمي بأنه يشير إلى القدرة إلى الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية، واستخدامها من طرف السكان غير المشمولين مالياً، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم. (Ozili, peterson K, 2018, p. 331).

تعرف مؤسسة التحالف العالمي الشمول المالي الرقمي أنه ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين مالياً والمحرومين من الخدمات، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات. (ميرود فاتح، 2022، صفحة 85).

من خلال ما سبق يمكن تعريف الشمول المالي الرقمي بأنه استخدام الوسائل الرقمية الموفرة للتكاليف للوصول إلى الأفراد المستبعدين مالياً، والتي لا تحصل على خدمات مالية كافية، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تناسب احتياجاتهم، والتي يتم تقديمها على نحو مسؤول بتكلفة ميسورة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات.

2. أهمية الشمول المالي الرقمي

لقد حقق الشمول المالي الرقمي العديد من المزايا بالنسبة للأطراف المستخدمة للخدمات المالية الرقمية، يمكن تلخيص أهم هذه المزايا فيما يلي (شني وبن لخضر، 2019، الصفحات 107-108):

- تحقيق منافع واسعة النطاق، حيث إن استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها، وبذلك تساعد في إمكانية كسب الدخل والحد من الفقر؛
- تساعد الخدمات المالية الرقمية الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة؛
- تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات وزيادة الاستثمار في مختلف المشاريع؛
- بالنسبة للحكومات يعتبر التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية خطوة أساسية للتقليل من الفساد وتحسين مستوى الكفاءة؛
- يساهم الشمول المالي الرقمي في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6 %، وتحقيق مكاسب يبلغ مجموعها 7.3 تريليون دولار بحلول عام 2025.

3. مبادئ الشمول الرقمي

تحرص دول مجموعة العشرين على تحقيق النمو الاقتصادي العالمي الشامل من خلال تعزيز الخدمات المالية الرقمية لما لها من دور فعال في سد الفجوات المختلفة، وقد تبنت دول مجموعة العشرين سنة 2016 مبادئ إرشادية للتمويل الرقمي تتطرق إلى الإجراءات الواجب العمل بها لتسريع رقمنة الشمول المالي، وفي سنة 2020 أصدرت المجموعة مبادئ توجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (01): مبادئ الشمول المالي الرقمي

المجموعة	المبادئ
ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة	المبدأ الأول: دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي. المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات تكلفة مقبولة، مع ضمان تقديمها بما يتماشى مع المتطلبات الدولية، وإجراءات العناية للعملاء ونظام الهوية الرقمية.
تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة	المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة المعلومات البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات المالية الرقمية واستخداماتها. المبدأ الرابع: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الرقمية.
تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي للخدمات المالية الرقمية	المبدأ الخامس: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية. المبدأ السادس: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.
تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة	المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات. المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات.

المصدر: الوليد طلحة، صبري الفران، موجز سياسات الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي، العدد 17،

ديسمبر 2020، ص. 3-4.

ثانيا: ماهية التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية من المواضيع الهامة التي شهدت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، نظرا لدورها الهام في تسهيل التعاملات المالية بين المؤسسات والأفراد والدول.

1. تعريف وأهمية التكنولوجيا المالية

نظرا للدور الكبير الذي تؤديه التكنولوجيا المالية في مجال تعزيز وتحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للأفراد والمؤسسات، سنحاول فيما يلي التعرف على أهم التعاريف الواردة في التكنولوجيا المالية وإبراز أهميتها.

1.1. تعريف التكنولوجيا المالية

لقد اهتم العديد من الكتاب والباحثين بموضوع التكنولوجيا المالية، ومن أهم التعاريف الواردة نوجز ما يلي:

تعرف التكنولوجيا المالية التي غالبا ما يشار إليها بـ Fin Tech بأنها مجموعة الابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم خدمات مالية، أي تقديم منتجات وخدمات تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، بحيث تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل، ويمكن لعدد كبير من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة. (مرزق وزيان، 2021، صفحة 636).

عرفها مجلس الاستقرار المالي العالمي بأنها: ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية، كما يشير مصطلح التكنولوجيا إلى توفير حلول جديدة في مجال التمويل من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات، بحيث يتم إنشاء نماذج جديدة الواحدة تلو الأخرى. (لطرش وحراق، 2020، صفحة 95).

عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية. (جواني ومريم، 2021، صفحة 280).

من خلال ما سبق يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بأنها عبارة عن كل المنصات والتطبيقات التي تعمل على خدمة القطاع المالي في العالم وتطويرة، وتحسين نوعية الخدمات المالية من خلال ضمان وصولها إلى أكبر عدد من الأفراد بأسرع وقت وبأقل تكلفة.

2.1. أهمية التكنولوجيا المالية

يمكن تلخيص أهمية التكنولوجيا المالية فيما يلي: (حسين والحيدري، 2021، صفحة 105)

- زيادة الشمول المالي وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات غير المالية، وتوسيع الخدمات الأساسية للأفراد، وتمتلك التكنولوجيا المالية القدرة على توفير خدمة مالية ميسورة التكلفة ومريحة وآمنة للأفراد الفقراء في الدول النامية؛
- تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الرقمية عبر توفير وصول مناسب إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية للأفراد وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والتي يمكن أن تزيد الاستقرار الاقتصادي؛

- الابتكار في التمويل الرقمي آثار إيجابية طويلة الأجل على الأداء المصرفي من حيث زيادة ربحيته؛

- توفر للحكومات منصة لتسهيل الزيادة في إجمالي النفقات مما يؤدي لاحقاً إلى زيادة الإيرادات الضريبية الناتجة عن الزيادة في حجم المعاملات المالية، وكذلك لها فوائد لمنظمي النظام المالي والنقدي من خلال التقليل من تداول الأموال السيئة أو المزيفة؛

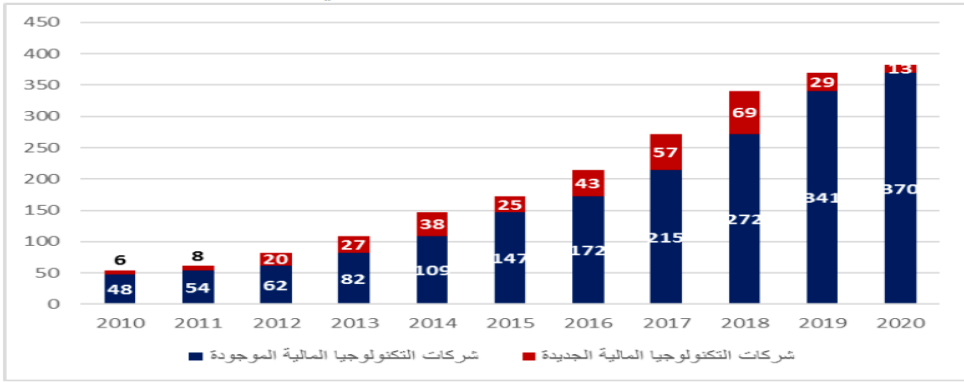
- تحسن من رفاهية الأفراد والشركات ممن لديهم حسابات مصرفية رسمية لإتمام معاملات مالية متعددة، وتشمل الفوائد الأخرى للتكنولوجيا المالية للعملاء تحكما أكبر في التمويل الشخصي وسرعة اتخاذ القرار المالي، بالإضافة إلى القدرة على إجراء المدفوعات واستلامها في ثوان.

كما تستطيع التكنولوجيا المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة والفعالية للمدفوعات العابرة للحدود، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة. (مصطفى فؤاد، 2021، صفحة 61).

لا تقتصر أهمية التكنولوجيا المالية على ما سبق ذكره فحسب، بل لها دور أساسي في تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي من خلال تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة مالياً، وتحسين فرص الحصول على التمويل، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وعادة ما يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، وهي شركات صغيرة وحديثة هدفها تحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية. (بن عيشوبة، صدقاوي، وبنزارية، 2021).

الشكل الآتي يوضح عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الوطن العربي:

شكل رقم (01): عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الوطن العربي

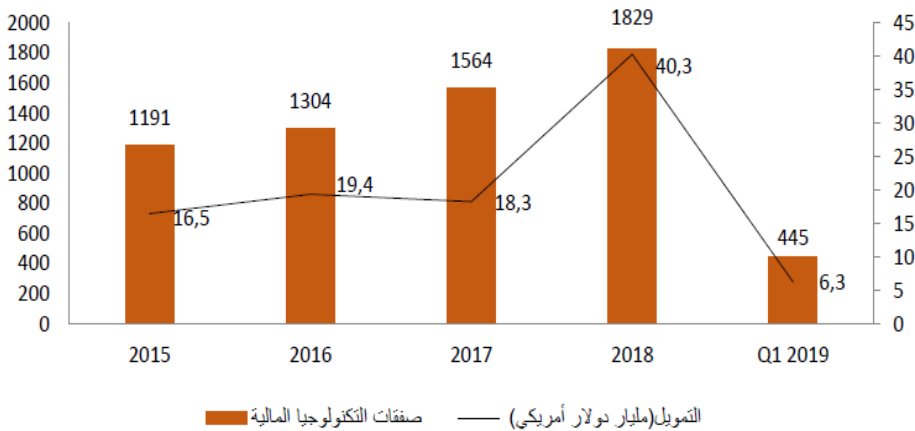


المصدر: محمد أمين زاويخ، محمد بونسي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة المملكة العربية السعودية -، دفا تر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص. 753.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تزايد الشركات الناشئة في مجال استخدام التكنولوجيا المالية، وذلك بسبب التوجه العالمي للتحويل الرقمي خاصة في الفترة من 2010 إلى 2020، ومن أهم الدول العربية التي شهدت استقطابا واسعا لهذا النوع من الشركات نجد: الإمارات العربية المتحدة، المغرب، الأردن، مصر، تونس، لبنان.

نظرا للدور الكبير الذي تقدمه التكنولوجيا المالية فقد شهدت اهتماما كبيرا في العديد من دول العالم وزيادة في قيمة الاستثمارات فيها والشكل الآتي يوضح قيمة هذه الاستثمارات:

شكل رقم (02): الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية

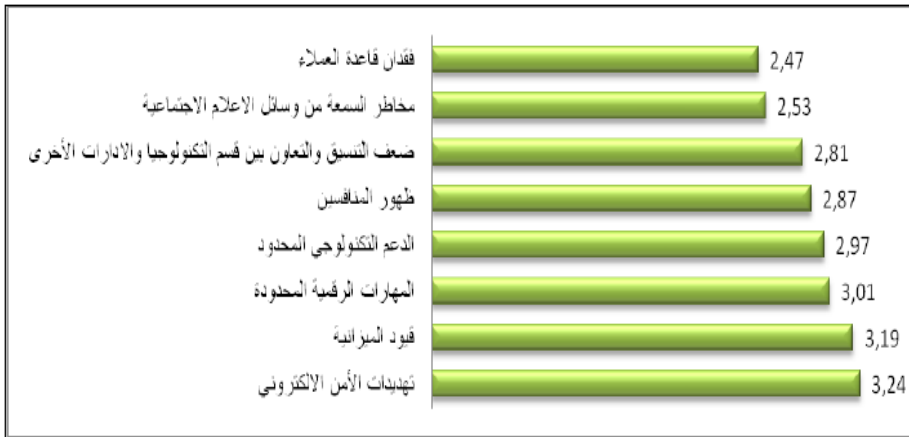


المصدر: جواني صونيا، مريم عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص. 282.

2. معوقات استخدام التكنولوجيا المالية

بالرغم من أهمية التكنولوجيا المالية وتطبيقها في المؤسسات والهيئات إلا أنها في نفس الوقت تواجه العديد من المخاطر والمعوقات التي تتمثل فيما يلي: (الحداد، رشا مُجد حمدي، 2022، صفحة 672)

- مخاطر فقد المعلومات في حالة حدوث تلف بأجهزة الحاسب؛
 - مخاطر الخصوصية والتأمين الفعال، حيث أصبحت المخاطر الإلكترونية مثل سرقة بيانات العملاء تمثل خطراً يهدد نظم المؤسسات وتحتاج لتأمين البيانات وحمايتها من الاختراق؛
 - ضعف الإمكانيات المادية لتوفير أجهزة الحاسب والشبكات؛
 - نقص العمالة أو الاستغناء عنها نتيجة احتمالية استبدال الوظائف التقليدية واليدوية بأدوات وتطبيقات التحول الرقمي وانعكاس ذلك على نسبة البطالة مستقبلاً؛
 - كيفية تحليل البيانات الضخمة، حيث يتطلب حجم المعاملات والبيانات الضخمة من المؤسسات الاهتمام بنماذج مستحدثة لإدارة البيانات بما يخدم القرارات الإدارية.
- الشكل الآتي يلخص أهم المعوقات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية:
- شكل رقم (03): معوقات تطبيق التكنولوجيا المالية



المصدر: سيد اممر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، 2020، ص. 73.

3. دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي

تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لملايين الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عبر العالم من خلال التغلب على العوائق التقليدية، وإتاحة الفرصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو التحول الرقمي من خلال: (عثمان نوات، 2021، الصفحات 5-6)

- **نطاق التغطية:** من بين أهم المعوقات التي واجهها الشمول المالي صعوبة الوصول إلى مجموعة واسعة النطاق من المنتجات المالية، وقد ساعدت القنوات الرقمية التي نشرتها البنوك وشركات الاتصال لملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف نقالة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، وتم ربطهم ليس فقط بخدمات المدفوعات ولكن أيضا بخدمات الادخار والتأمين والاستثمار والتسهيلات الائتمانية وغيرها من الخدمات الأخرى؛

- **معلومات العملاء:** تتيح الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات الرقمية المعلومات الضرورية الخاصة بالعميل لفتح الحسابات، مما يساعد في توفير سبل الوصول إلى مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية؛

- **السلامة التجارية:** ينطوي شمول الفئات المحرومة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات العملاء، ويتطلب القيام بذلك على نحو مستدام تحقيق عوائد كافية لتغطية التكاليف دون تحديد أسعار لا يمكن الوصول إليها، وهذا يتطلب تكلفة منخفضة لتقديم الخدمات، ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال الأتمتة والمعالجة المباشرة باستخدام حلول التكنولوجيا المالية.

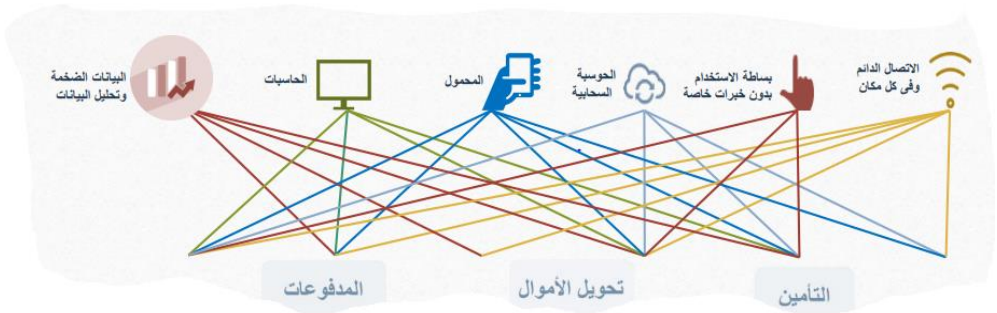
لقد أدى التحول الرقمي في القطاع المالي إلى تقديم خدمات مالية أفضل وأكثر ملاءمة للعملاء بتكلفة أقل، كما يسهل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم، بالإضافة إلى أنه يعمل على تحسين أداء وربحية المؤسسات المصرفية، وزيادة القرب من العملاء من خلال تقديم الخدمات مباشرة للعملاء دون الحاجة إلى وسطاء ماليين، وهنا يتضح دور شركات التكنولوجيا إلى جانب دور المؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية التي ستؤدي بالضرورة إلى تحول النظام المصرفي المالي التقليدي إلى نموذج أعمال مصرفي ومالي يعتمد على البيانات، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الوصول للخدمات المالية مما يؤدي لتحسين المعيشة، وخفض معدلات

الفقر نتيجة خفض تكلفة المعاملات وتقديم الائتمان لأكثر عدد من الأفراد والشركات. (الحداد، رشا مُجَدِّ حمدي، 2022، الصفحات 677-678).

كما تؤدي التكنولوجيا المالية دوراً حاسماً في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف النقال أو الإنترنت، ومن أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي: (جواني ومريم، 2021، صفحة 284)

- تقنية البلوكتشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛
 - اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي؛
 - تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عملية التصنيف الائتماني؛
 - التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الإجراءات "اعرف عميلك"؛
 - التكنولوجيا الرقابية لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية ومن ثم الحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية، وكفاءة الإشراف المحلي.
- يوضح الشكل الآتي أهم أدوات التعامل مع الخدمات والمنتجات المالية التي تتيحها التكنولوجيا المالية:

شكل رقم (04): أدوات التكنولوجيا المالية



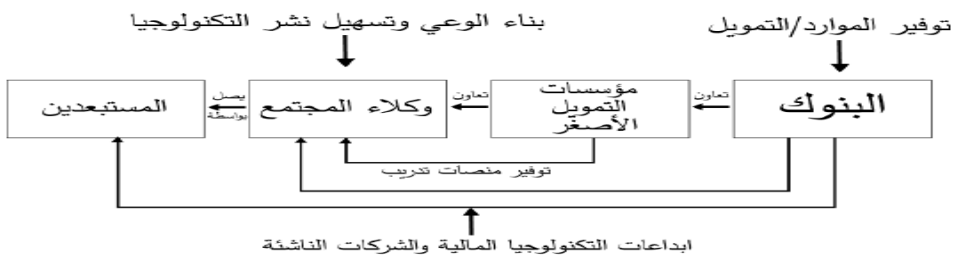
المصدر: شريف سامي، التحول الرقمي والشمول المالي، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2019، ص.14.

لقد تمكنت شركات التكنولوجيا المالية الناشئة من توسيع نطاق عمل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر من أجل الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والمناطق النائية الذين لا تصلهم الخدمات المالية الرقمية بشكل كاف ويتم ذلك عن طريق وكلاء المجتمع، كما يمكن للشركات

الناشئة أن تعمل في بعض البلدان أو المناطق التي تكون فيها البنى التحتية راسخة مع الوكلاء الحكوميين للوصول إلى الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات البنكية ولديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الهاتف المحمول، وبذلك تحقق التكنولوجيا المالية تطوير النظام الرقمي بشكل أشمل وتكون لديها قدرة أكبر على ضم المستبعدين وتحقيق الفائدة لجميع الأطراف. (حسين ريهام أحمد ممدوح، 2020، صفحة 480).

الشكل الآتي يوضح مساهمة التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية:

شكل رقم (05): النظام البيئي الرقمي لدمج المستبعدين



المصدر: ريهام أحمد ممدوح، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020، ص. 480.

ثالثاً: تجربة كينيا في تعزيز الشمول المالي الرقمي

اعتبرت كينيا من الدول التي تبنت العديد من الآليات لتعزيز الشمول المالي من أجل وصول الأفراد إلى قدر كبير من الخدمات بأقل تكلفة وأعلى جودة، ووفقاً للإمكانيات البشرية والاقتصادية التي تمتلكها دولة كينيا مقارنة بالدول المجاورة، كان اقتصادها من أحسن الاقتصاديات في قارة أفريقيا، فهو ضمن أكبر 65 اقتصاد في العالم، كينيا دولة قارية عدد سكانها 53 مليون نسمة منهم حوالي 50.3% من الإناث و 49.7% من الذكور، اقتصاديا في عام 2021 بلغ الناتج المحلي 110.35 مليار دولار أمريكي، وبالتالي نمو إجمالي الناتج المحلي بـ 7.5%، في حين قدر نصيب الفرد 2081.8 دولار أمريكي. (قاعدة البيانات للبنك العالمي findex، 2021).

سنتعرف في هذا المحور على واقع مستويات الشمول المالي الرقمي في كينيا وآليات تعزيزه من خلال تبني التكنولوجيات المالية الحديثة منها تطبيق M-PESA.

1. واقع الشمول المالي الرقمي في كينيا

تعتبر تجربة كينيا من التجارب الناجحة في مجال التحول الرقمي وتحقيق أهداف الشمول المالي، وهذا عن طريق اعتمادها لاستراتيجية تهدف إلى توسيع فرص حصول أصحاب الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية المصرفية، من أجل الوقوف على واقع الشمول المالي في كينيا اعتمادنا على بعض المؤشرات التي قامت مجموعة العشرين بوضعها، والتي تساعد في الحكم على معرفة مستوى الشمول المالي الرقمي في الدولة، من بين أهم هذه المؤشرات نجد:

1.1. مؤشر ملكية حساب مال عبر نظام الهاتف المحمول

يحدد هذا المؤشر الاستراتيجية المتبعة من الحكومة الكينية لتقديم الخدمات المالية، والجدول الآتي يوضح نسبة الأفراد الذين يفوقون 15 سنة ويملكون حساب المال عبر الهاتف النقال:

جدول رقم(02): مؤشر ملكية حساب مال عبر نظام الهاتف المحمول (+ 15)

		فئات المجتمع	
2017	2014		
77	62	ذكور	حسب الجنس
69	55	إناث	
78	62	العاملون	حسب العمل
52	44	غير العاملين	
70	52	الصغار البالغين(15-24 سنة)	حسب السن
74	62	الكبار البالغين(+25 سنة)	
57	51	التعليم الابتدائي - التعليم الثانوي	حسب المستوى التعليمي
84	67	التعليم الثانوي إلى أكثر	
59	52	أفقر من 40%	حسب الغنى والفقر
82	63	أغنى من 60%	
73	57	سكان الأرياف	الانتماء
73	58	إجمالي السكان الذين يملكون حساب المال عبر الهاتف المحمول	

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العالمي index ، على الموقع:

<https://globalindex.worldbank.org>

من خلال الجدول السابق نلاحظ ازدياد نسبة الأفراد المستخدمين لتقنية حساب المال عبر خدمة الهاتف المحمول ابتداء من سنة 2017، وهذا لما تقدمه هذه التقنية من مزايا لتحويل الأموال من أجل القيام بخدمات متنوعة، كدفع الفواتير وسداد القروض والفوائد المترتبة عليها، وقد شجعت هذه التقنية زيادة المعاملات الإلكترونية وتحويل اقتصاد كينيا إلى اقتصاد غير نقدي.

2.1. مؤشر ملكية بطاقات الخصم والائتمان حسب فئات المجتمع

يعكس هذا المؤشر مدى توفير وسائل الدفع الإلكترونية للأفراد من طرف المؤسسات المالية والمصرفية، والجدول التالي يبين نسبة البالغين من السكان حسب الفئات ممن يملكون بطاقة خصم أو ائتمان في كينيا:

جدول رقم (03): مؤشر ملكية بطاقات الخصم والائتمان حسب فئات المجتمع (+ 15)

ملكية بطاقة ائتمان		ملكية بطاقة خصم		فئات المجتمع	
2017	2014	2017	2014	فئة العاملين	
24	24	45	36	ذكور	حسب الجنس
21	21	30	33	إناث	
27	26	42	37	العاملون	حسب العمل
14	15	19	26	البطالون	
11	12	34	29	صغار السن (15-24 سنة)	حسب السن
24	25	39	38	كبار السن (+25 سنة)	
11	10	16	16	التعليم الابتدائي - التعليم الثانوي	حسب المستوى التعليمي
31	32	53	54	التعليم الثانوي الى أكثر	
16	16	19	16	أفقر من 40%	حسب الغنى والفقر
27	26	50	47	أغنى من 60%	
19	17	36	31	سكان الأرياف	الانتماء

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العالمي index ، على الموقع:

globalindex.worldbank.org

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد استخدام الأفراد في دولة كينيا لوسائل الدفع الإلكترونية وذلك لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية، لكن نلاحظ أن نسبة الأفراد الذين يملكون بطاقات الخصم كانت أكبر من نسبة الأفراد المالكين لبطاقات الائتمان، بالإضافة إلى ازدياد استخدام بطاقة الخصم من طرف الفئة الغنية مقارنة مع فئة متوسطي ومحدودي الدخل، وذلك لتحمل تكاليف نتيجة استعمالها.

2. التكنولوجيا المالية في كينيا

تعتبر M-PESA أحد منتجات التكنولوجيا المالية في كينيا، تعرف خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول على أنها: "منصة تقدم خدمات مالية بالتجزئة عبر الهاتف المحمول للكينيين، خاصة لمن يفتقرون للخدمات في المناطق الريفية المحرومة بعيدا عن فروع البنوك التقليدية" (مجموعة البنك الدولي، 2018، صفحة 13).

تم إطلاق هذه المنصة في عام 2007 بواسطة "أكبر متعاملي الهاتف المحمول في كينيا وتنزانيا، البث لمكالمات الهواتف النقالة أو دفع فواتير الخدمات العامة والرسوم المدرسية، انتشرت بعدها في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا والهند.

في عام 2012، أطلقت M-PESA خدمة تمكّن المستخدمين من فتح حسابات التوفير ذات الفائدة والحصول على قروض قصيرة الأجل، في 2014 انتشرت هذه المنصة في أوروبا الشرقية (نواري لعلاوي، عبد القادر خليل، 2021، صفحة 815).

في عام 2017 أطلقت شركة الاتصالات Safaricom منظومة تمكن صغار المزارعين من استخدام الهواتف المحمولة للتواصل مع الموردين (بشأن الأسمدة والبذور والأعلاف الحيوانية على سبيل المثال)، والمهندسين الزراعيين، وخدمات المعلومات، وحتى المنافذ لبيع محاصيلهم. يمكن تلخيص أهم مراحل تطور هذه الخدمة في الجدول التالي:

جدول رقم(04): مراحل تطور استخدامات منصة M-Pesa

المراحل	الشرح
المدفوعات والتحويلات	M-Pesa تتيح للمقترضين فرصة لسداد القروض قصيرة المدى عن طريق الهواتف المحمولة وتحويل الأموال من شخص لآخر، وكذلك تسديد المدفوعات وإرسال التحويلات دون الحاجة للبنوك.
حسابات التوفير	M-Pesa تستخدم كحساب لخلق الثقة المشتركة لجميع المستخدمين إلى توفير حسابات الادخار، ومع الوقت جذب الابتكار عددًا كبيرًا من المدخرين وقاموا بفتح حسابات التوفير .
القروض الصغيرة	تم استخدام تطبيق M-Pesa كمنصة للإقراض، وقد أدى ذلك إلى خفض تكلفة الحصول على القروض من البنوك خاصة في نطاق المشاريع الصغيرة.
التحويلات الخارجية	توسعت خدمات M-Pesa من مجرد المعاملات المحلية إلى التحويلات المالية والخدمات خارج الحدود، هذا التطور ساعد بشكل خاص السكان الذين يعتمد جزء كبير من دخلهم على التحويلات المالية من الخارج خاصة مع دولة مثل كينيا يعتمد اقتصادها على التحويلات المالية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: حدوش شروق وآخرون، الخدمات المالية عبر الهاتف النقال M- PESA - تجربة كينيا-، التنوع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2021، المجلد 02، العدد 02، ص96.

3. أثر منصة M- PESA على الشمول المالي الرقمي في كينيا

في عام 2016 فتحت شركة الاتصالات Safaricom شبكتها من وكلاء M-Pesa أمام شركات الاتصالات الأخرى التي تقدم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وبعد عام توصلت شركات الاتصالات إلى اتفاق يسمح للمستخدمين بتبادل النقود، بغض النظر عما إذا كان كلا طرفي المعاملة يتعاملان مع شركة الاتصالات نفسها، وهذا ما وسع المجال في استخدام الهواتف الذكية للخدمات المالية عبر الإنترنت؛ وبذلك تمكنت كينيا من تحسين خدماتها المصرفية، حيث تمكن المجتمع الكيني بمختلف شرائحه من الحصول على حساب مصرفي لإنجاز معاملاته المالية والمصرفية (فرانسو. د. وآخرون، 2020).

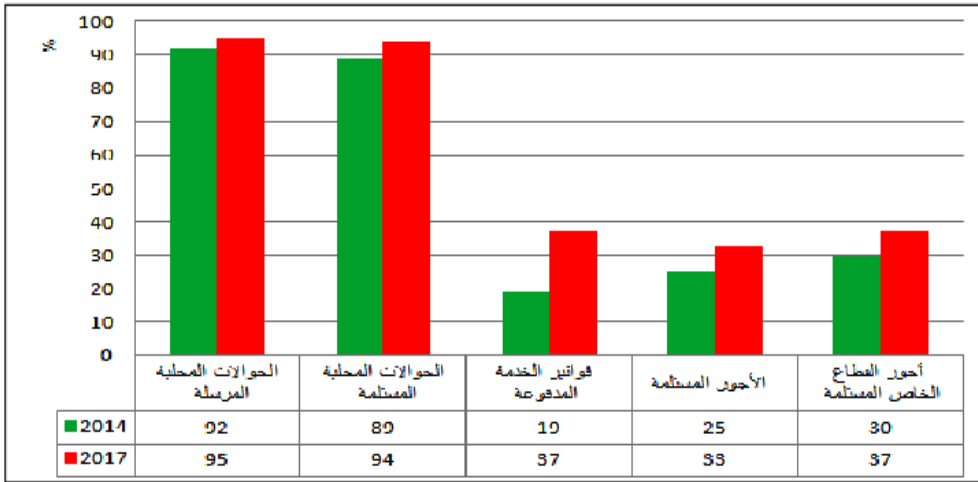
من العناصر الرئيسية التي ساهمت في نمو M-PESA نذكر: (بوزانة أيمن ، بحدوش وفاء، 2020، صفحة 20)

- سهولة دخول شركات الاتصالات القطاع المالي بتقديم ضمانات كافية، وهذا بسبب اعتماد البنك المركزي الكيني نصح التجربة أولا، ثم الموقف التنظيمي بعدم معارضة الدخول؛
 - سهولة إنشاء حساب مع مجانية الاستخدام حيث يتطلب الأمر بطاقة هوية شخصية رسمية؛
 - التركيز على زيادة مستويات معرفة القراءة والكتابة بين مختلف شرائح المجتمع الكيني؛
 - الحاجة الكبيرة والطلب الفعال بين شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض للحصول على قناة توصيل جديدة أكثر سهولة وبأسعار معقولة للخدمات المالية؛
 - كثافة سكانية كافة لاستغلال وفورات الحجم، فضلا عن شبكة اتصالات إلكترونية واسعة، كل ذلك ساعد في إنجاح هذه الخدمة؛
 - توفير منتجات مالية ومصرفية آمنة وموثوق بها؛
 - عدم وجود خدمات مالية ومصرفية بديلة قابلة للمقارنة بأسعار تنافسية، حيث كانت الخدمة أقل تكلفة بكثير من الوسائل الأخرى.
- إن تطبيق M-PESA أثر بشكل إيجابي على المستوى الاقتصادي للمجتمع الكيني، سواء أكانوا مستخدمين أم غير مستخدمين للهاتف المحمول، ويمكن توضيح دورها في دعم الأنشطة الاقتصادية، بتأثيرها على الشركات الناشئة في العاصمة الكينية نيروبي، فقد شاهدت نموا معتبرا في الشركات الناشئة العاملة في إطار النظم البيئية مع نماذج الأعمال القائمة على أساس منصة M-PESA، ومن هذه الشركات نحد: KopoKopo ، Kopa-M ، Pesapal ، Ipay ، MPayer ، MRent ، Musoni.
- حسب أحدث تقرير عن تمويل الشركات الناشئة في إفريقيا، فقد بلغ إجمالي الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية ما قيمته 305 مليون دولار أمريكي عام 2020 بعدد صفقات يبلغ 52 صفقة، وبذلك فقد احتلت المرتبة الثانية إفريقيا بعد نيجيريا التي بلغت ما قيمته 307 مليون دولار أمريكي لنفس العام (حدوش شروق وآخرون، 2021، صفحة 96).
- كما ساهمت خدمة الهاتف المحمول في كينيا بزيادة نسبة الشمول المالي الرقمي إلى 50%، وقد ازداد عدد الكينيين الذين شملهم تطبيق M-PESA رسميا في السنوات العشر الأخيرة، كما تم إدراج

أكثر من 75.3% من الكينيين رسميا في عام 2016 ، قياسا بعام 2013 الذي بلغت نسبته % 66.8. (بلقطة ابراهيم، وآخرون، 2021، صفحة 457).

إن اعتماد أنظمة الدفع بواسطة تطبيق M- PESA يوفر معاملات أرخص وأسرع، مما ييسر إمكانية وصول الشركات إلى عملاء جدد وتعزيز تنمية القطاع الخاص اقتصاديا، الشكل الآتي يبين نسبة الأشخاص المستفيدين من خدمة استلام الحوالات المحلية والأجور عبر الهاتف المحمول في كينيا:

شكل رقم (06): نسبة الاشخاص المستفيدين من خدمة استلام الحوالات المحلية والأجور عبر الهاتف المحمول في كينيا للسنوات 2014 – 2018.



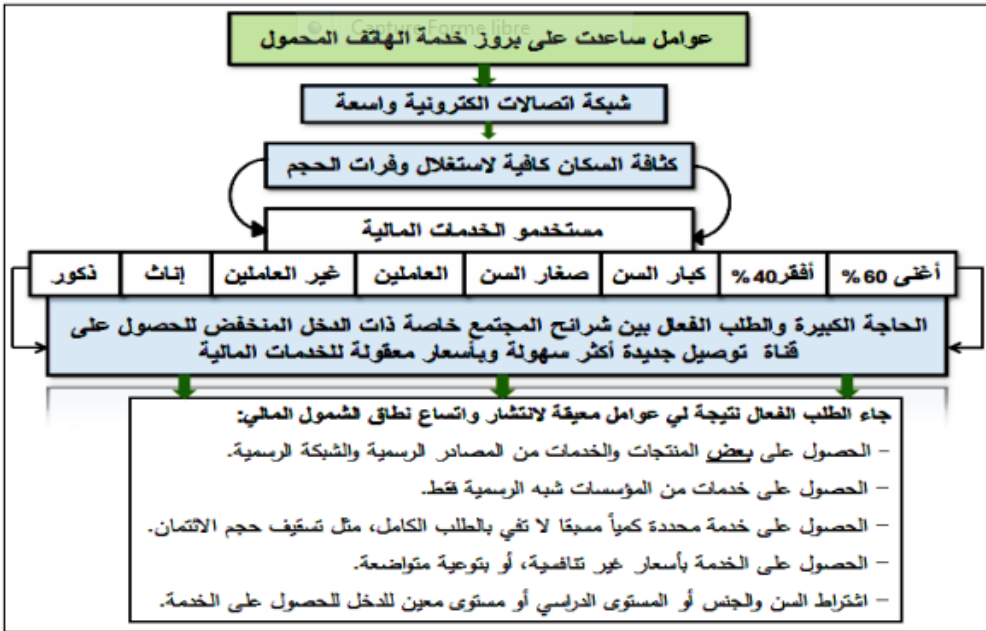
المصدر: بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي-تجربة كينيا نموذجاً، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المؤتمر الدولي الأول الافتراضي: التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد 06، 2022، ص19.

من خلال الشكل السابق نلاحظ ارتفاع نسبة الأشخاص المستفيدين من الحوالات المحلية المستلمة أو المرسلة، كما شهدت أيضا نسبة فواتير الخدمة المدفوعة والأجور المستلمة تزايدا ملحوظا، وهذا خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2014.

من خلال استعراضنا للتجربة الكينية نستنتج أن كينيا تمكنت من تعزيز مستويات الشمول المالي الرقمي عن طريق اعتمادها للمعاملات المالية الإلكترونية من خلال خدمة الهاتف النقال، وهذا من أجل تمكين جميع فئات أفراد المجتمع من تسهيل معاملاتهم المالية وتخفيض الوقت والتكلفة، بالإضافة إلى تمكين الأفراد المستبعدين ماليا والذين يقطنون في المناطق النائية من الاستفادة من هذه الخدمة.

إن من بين أهم الأسباب التي جعلت كينيا تستطيع النجاح في تحويل اقتصادها إلى اقتصاد رقمي، وتعزيز التحول الرقمي في القطاع المصرفي والمالي هي الجهود المبذولة من طرف الحكومة الكينية في هذا المجال من خلال فرض قوانين وتنظيمات صارمة، والتعاون بين الحكومة والبنك المركزي الكيني وشركات الاتصال من أجل توسيع نطاق الشمول المالي الرقمي، الشكل الآتي يلخص أهم أسباب نجاح التجربة الكينية:

شكل رقم (07): عوامل نجاح التجربة الكينية في توسيع نطاق الشمول المالي الرقمي



المصدر: بوزانة أمين، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي، المؤتمر الدولي الافتراضي الأول، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد السادس، جامعة الزاوية، 2020، ص.20.

إن التجربة الكينية هي بين التجارب العالمية التي أثبتت نجاحها في التحول الرقمي المالي والتي جعلتها تصنف من طرف المنظمات الدولية ضمن التجارب المنظور إليها، وهي نموذج يحتذى به من طرف الدول للاستفادة منها في تحسين وتعزيز الخدمات المالية الإلكترونية والولوج إلى النظام المالي الرقمي.

خاتمة

تعتبر تجربة كينيا من التجارب الناجحة التي أثبتت مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي، في ظل الضرورة الملحة إلى تعميق برنامج القطاع المالي الكيني لسنة 2005، المتمثل في دعم وتنمية الأسواق المالية، كوسيلة لزيادة الموارد المالية والحد من الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. يمكن عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كالتالي:

- تساهم التكنولوجيا المالية في توسيع قاعدة الشمول المالي الرقمي، وبذلك تحد من التكلفة المرتفعة للخدمات المالية التقليدية وبعد المسافات بين المناطق النائية ومراكز الخدمات المالية، حيث وفقا لإحصائيات 2020 قدر عدد الأشخاص المقصين بـ 17 %، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع أرقام كبيرة لدول أخرى؛
- استخدامات البنوك التجارية للتكنولوجيا المالية لتحقيق الشمول المالي لا يتحقق إلا بتضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص؛
- القوانين التنظيمية المتطورة والرقابة الفعالة مهمة للتأكد من وضع الضوابط الرقابية للحد من مخاطر استثمارات التكنولوجيا المالية والتحويلات المالية عبر الهاتف؛
- ساهمت التكنولوجيا المالية في ظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، حيث تم تسجيل أكثر من 850 مليون حساب للمعاملات المالية عالمياً عبر الهاتف المحمول في ظل كوفيد 19 ؛
- يقدم تطبيق M-PESA خدمات مالية للأفراد عبر الهاتف المحمول في كينيا، ولا سيما الذين يعيشون في المناطق الريفية بعيداً عن البنوك التقليدية؛
- نجح تطبيق M-PESA في التمكين المالي للمرأة وساعدها على التحكم في دخلها، وتحول نمط عملها من العمل الزراعي إلى الأعمال التجارية أكثر؛
- تواجه شركات التكنولوجيا المالية في كينيا عدداً من التحديات التي تعوق نموها، مثل: النقص في المواهب الإدارية وتطوير البرمجيات، وضعف الوصول إلى البيانات والمعلومات، ومستويات غير كافية من الائتمان والاستثمار.

من خلال عرضنا للنتائج السابقة يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- استخدام التكنولوجيا المالية كأداة لخفض التكاليف، إذ تستخدم المؤسسات المالية العالمية في الوقت الحالي بشكل متزايد منصات تطبيقات الهاتف المحمول لتقديم

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مما يستوجب معه استخدام التكنولوجيا المالية لتوفير النفقات؛

- تعزيز البيئة التنظيمية والأطر التشريعية مع التركيز على الشفافية والحوكمة، ومن ثم ضمان الاستقرار على المدى الطويل؛

- ضرورة الاستفادة من تجربة كينيا في مجال التكنولوجيا المالية كمعامل مهم في تعزيز درجة الشمول المالي الرقمي في ظل الفرص التي أتاحها كوفيد 19؛

- إتاحة الفرص أمام الابتكار الرقمي مع وضع لوائح مواتية وتطبيقات تنظيمية للحماية وتوفير الأمان للمعاملات؛

- ضرورة ترسيخ مفهوم التثقيف المالي لدى المواطنين من أجل الوصول إلى تحقيق نسب كبيرة في مجال الشمول المالي.

قائمة المراجع

- المراجع باللغة العربية

1. إيمان مصطفى فؤاد. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء بيئة الأعمال والاقتصاد في الدول العربية. (جامعة اسبوط، المحرر) /المجلة العلمية(71).
2. بلقلة ابراهيم، وآخرون. (2021). واقع صناعة التكنولوجيا المالية في الهند وكينيا. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 06(01).
3. بوزانة أمجن، بجدوش وفاء. (2020). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي تجربة كينيا نموذجاً. مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المؤتمر الدولي الأول الافتراضي: التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات)، 06.
4. توات عثمان. (2021). التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي الصربي: تجارب ودروس دولية للدول العربية. المؤتمر العلمي الدولي: التحول الرقمي وأثره على التنمية. جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
5. حدوش شروق وآخرون. (2021). الخدمات المالية عبر الهاتف النقال PESA-M - تجربة كينيا. مجلة التنوع الاقتصادي، 2(2).
6. ذهبية لطرش، وسمية حراق. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (جامعة الشهيد مُجْد الحضر الوادي، المحرر) مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 05(02).
7. رشا مُجْد حمدي الحداد. (2022). أثر تطبيق التحول الرقمي على المراجعة الداخلية وتحقيق الشمول المالي دراسة ميدانية في البنوك المصرفية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 6(3).
8. رفيقة بن عيشوبة، صورية صدقاوي، و المُجْد بزارية. (2021). التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا. مجلة الاقتصاد والبيئة، 4(1).

9. ريهام أحمد ممدوح حسين. (2020). أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 248.
10. سعد مرزق، ونورة زيان. (2021). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيزها الشمول المالي في الوطن العربي. (جامعة الجلفة، المحرر) *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، 7(2).
11. سيف علي حسين، ووفاء حسين الحيدري. (2021). دور التمويل الرقمي في تحسين تعزيز الشمول المالي. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، 16(57).
12. صورية شني، والسعيد بن لحضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، 04(01).
13. صونيا جواني، وعديلة مريم. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -تجربة البحرين-. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*، 04(02).
14. فاتح ميروود. (2022). تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد 19. *مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي*، 3(1).
15. فرانسو. د. وآخرون. (01 12, 2020). ما الذي تعنيه نجاح كينيا في تقديم الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة للعالم العربي. تم الاسترداد من البنك الدولي.
16. قاعدة البيانات للبنك العالمي index. (2021). تم الاسترداد من على الموقع: <https://globalfindex.worldbank.org>
17. مجموعة البنك الدولي. (2018). *اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا*. المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
18. نوري لعلاوي، عبد القادر خليل. (2021). مساهمة تحول الأموال عن طريق الهاتف المحمول في إرساء الشمول المالي. *مجلة أبعاد اقتصادية*، المجلد 11 (العدد 02).

- المراجع باللغة الأجنبية

19.Peterson K Ozili. (2018). 19.Impact of digital finance on financial inclusion and stability .university of Essex ,Turkey.